

التي يصدر بتحديد قرار من وزير القوى العاملة - انتخاب ممثلهم في مجلس الإدارة طبقاً لأحكام هذا القانون ، وذلك بالاتراع السري العام المباشر تحت إشراف وزارة القوى العاملة .

ولا يكون للقطات الآتية من العاملين حق الانتخاب :

(أ) من تقل أعمارهم عن ثمان عشرة سنة عند الانتخاب .

(ب) من يؤدون أعمالاً عرضية أو مؤقتة .

(ج) المبعين تحت الاختيار .

مادة ٢ - يشترط فيمن يرشح لعضوية مجلس الإدارة أن تتوفر فيه عند الترشيح ، الشروط الآتية :

(١) ألا يقل عمره عن واحد وعشرين سنة .

(٢) ألا يكون مجبوراً عليه أو موضوعاً تحت الحراسة .

(٣) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو في جنحة شتة بالشرف أو بالأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

(٤) ألا يكون قد سبق الحكم عليه تأديبياً بعقوبة تزيد عن التصحيح لمدة خمسة عشر يوماً من مرتبه ، ما لم تكن قد مضت المدة المقررة نحو الجزاء طبقاً للقانون .

(٥) ألا يكون ، بحكم عمله ، قائماً بأعمال يدوية غيرتنية كالساعة والقرائين وعمال النظافة والمساعد . . . والبوابين والخفراء والعاملين ومن في حكمهم .

(٦) ألا يكون من شاغلي وظائف الإدارة العليا ، أو من المفوضين في توقيع الجزاء في الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العام ، ولا يكون مفوضاً في كل أو بعض سلطات الإدارة في باقي الجهات الخاضعة لأحكام هذا القانون .

(٧) ألا يكون مزاراً أو متدبياً أو مكلفاً أو مجنناً المدة تجاوز السنة من بداية الدورة الانتخابية .

(٨) أن يجيد القراءة والكتابة ، وتثبت هذه الاجادة بالنسبة إلى غير الحاصلين على مؤهلات دراسية بجماهم في الامتحان الذي تجريه وزارة القوى العاملة .

(٩) أن يكون عضواً عاملاً في الاتحاد الاشتراكي العربي ، يجوز للشرح إثبات صفة العضوية في الاتحاد الاشتراكي العربي بمقتضى بطاقة العضوية الصادرة منه .

مادة ٣ - يقوم الناخبون باختيار نصف عدد أعضاء مجلس الإدارة من بين العاملين ، على أن يكون تمسبون في المائة منهم - على الأقل - من العمال ، وذلك في الجهات التي تمارس نشاطاً إنتاجياً في الصناعة أو الزراعة .

قانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٣

بتعديل المادة رقم ٥١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنص الفقرة أولاً ، والفقرة الأخيرة من المادة ٥١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٢ النص التالي :

(أولاً) تحسب مدة استدعاء أفراد الاحتياط طبقاً لأحكام المادة السابقة من العاملين بالجهات المنصوص عليها بالفقرتين تانياً والثامن هذه المادة إجازة استثنائية بمرتبة أو أرب كامل ، ويحتفظ لهم طوال هذه المدة بتقديراتهم وعلاواتهم الدورية ويؤدى لهم خلالها كافة الحقوق المادية والمعنوية والمزايا الأخرى بما فيها العلاوات والبدلات ومكافآت وحوائج الإنتاج التي تصرف لأقرانهم في جهات عملهم الأصلية ، وبذلك علاوة على ما تدفعه لم وزارة الحربية عن مدة الاستدعاء .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

ويصم هذا القانون بخاتم الدولة ، ويتخذ كقانون من قوانينها ما صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ رجب سنة ١٣٩٣ (١٤ أغسطس سنة ١٩٧٣) أنور السادات

قانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣

في شأن تحديد شروط وإجراءات انتخاب ممثل العمال في مجالس إدارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يتولى العاملون - في الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العام ، وفي الشركات المساهمة الخاصة وفي الجمعيات والمؤسسات الخاصة